مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٢

تنقية الدستور .. تنقية للديمقراطية

الدعوة الى الحوار حـــول تنقية المسيرة الديمقراطية . أمر يؤكـــد الالتـــزام بالمذهب والسلوك الديمقراطى نظـــاما للحكم .. واذا اختلف النظرفى ملاءمة بعض الاســـاليب المقترحة لتصويب الســـــلوك والمسار الديمقراطى الوليد فى بلدنا فان هذا الخـــلاف ظاهرة ديمقراطية . ومن الخطـــأ ان يستخلص منه احد ظهور أى نزعة الى اتجاه مضاد مادامت الغـــاية لم تكن ابدا المســـاس بالتركيب الدســـتورى لمبـــــدأ الديمقراطية .

من مهام وواجبات المشرع الدستورى أن يوضح بمفهوم الديمقراطية التى تتبناها نظاما للدولة ويبين خصائصها وينظم ظواهرها حتى يؤمن المسار فى ممارستها .. وفى رأيى أن دستورنا الذى وضع فى ظل التنظيم السياسى الواحد لم يعرف للديموقراطية التى نعيشها وننتغناها حقا من التنظيم .. وهذا فى تصورى هو السبب الرئيسى فى الفترات التى بدت فى السلوك والمسار الديمقراطى .

نص الدستور عن الديمقراطية

تنص المادة (١) من الدستور بأن « جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » (*)

ولو أن الديمقراطية الاشتراكية المشار اليها بالنص كانت واضحة المعالم فى الدستور لما ظهرت الحاجة للدراسات والبحوث التى طلبتها الدولة حول التعريف بهذه الديمقراطية والمبادىء التى تقوم عليها (*) وعلى ذلك أصبح من الضرورى أن يضمن الدستور مبادىء هذه الديمقراطية حسبما تنتهى اليه الدراسات فى هذا الخصوص .

الاحزاب المتعددة

مادامت الاحزاب المتعددة قد دخلت حياتنا السياسية كواجهة للديمقراطية وللضمان فى تطبيقها .. فليس من المقبول أن يخلو الدستور من النص على اساسيات وجوهريات هذا الاسلوب السياسى المؤثر ، ولا يسوغ أن تتحمل التشريعات العادية عبء هذا البيان لان النصوص الدستورية هى التى تعالج نظام الحكم وما يتعلق به ، وتتمتع بحصانة تضفى عليها القداسة والسمو على القوانين الاخرى (*)

الحريات

كانت الدولة فى ميدان الحريات وفى ظل المبدأ الفردى فى النظام الديمقراطى تقف موقفا سلبيا يقتصر على مجرد الحراسة . وبعد خسوف المبدأ الفردى اتجهت الديمقراطية اتجاها اجتماعيا وتخطت الدولة دور الحراسة وأصبح لها بل عليها أن تتدخل بالقدر المحدود واللازم لتأكيد وتأمين الحريات وحمايتها من أسباب الفوضى . وهذا الاتجاه مطابق للشريعة الاسلامية حيث أن حرية الرأى مثلا مقيدة بعدم العدوان أى أن للفرد أن يبدى من الاراء ما يشاء ، ولكن دون عدوان ، أى دون أن يكون قاذفا أو سابا أو داعيا للفتنة فقد قال تعالى : « لايحب الله الجهر بالسوء من القول » .

وعلى ذلك فقد يكون من المناسب الا تقف الدولة من الدستور موقفا سلبيا بالنسبة لاى نوع من الحريات مثل حرية العقيدة التى يجب أن تتقيد بالديانات السماوية (*)

مجلس الشورى

أن رفع مستوى الكفاية فى الهيئة النيابية دعم وإثراء للديمقراطية ، واجادة للوظيفة التشريعية بالغة الاهمية .. وقد يكون بلوغ هذه الغاية عن طريق مجلس نيابى آخر « مجلس الشورى » الى جانب مجلس الشعب القائم فى تنظيم له فاعليته فى بناء دولة العلم والايمان (*)

تنقية الدستور

وفى ضوء الرؤية المتقدمة نرى أن وضوح الديمقراطية فى الدستور ومن كل جانب هو الضمان فى سلامة التطبيق وحسن الممارسة وبالتالى فان تنقية الدستور هى السبيل الى تنقية الديمقراطية □

مرزوق فكرى عبد الله
المستشار بمحاكم الاستئناف